Journal Of the Iraqia University (75-2) January (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

قانون إستعادة الطبيعة الأوروبي فرص وتحديات الأمتثال الدولي

م.د رشا عقيل عبد الحسين

كلية الامام الكاظم (ع)

European Nature Restoration Act Opportunities and Challenges of International Compliance

Rasha Aqeel Abdul Hussein PhD

Imam Al-Kadhim College (A. S)

Nlecdiw22@iku.edu.iq

المستخلص

تمثل قواعد قانون استعادة الطبيعة، أول توجه من نوعه يتركز بشكل خاص على استعادة الطبيعة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وما يهمنا هو فاعلية تطبيق القانون على الصعيد العالمي في حال تم ادراج قواعده في اتفاقية دولية يتحتم على الدول الامتثال له ، لكون المواضيع التي تتعلق بالجانب البيئي ومنها الطبيعة لا يعد مختصرا على اقليم محدد او قارة معينة . فلا بد من إعادة النظر في الأنظمة القانونية المعنية بحماية البيئة التي من ضمنها حماية التنوع البيولوجي واستدامة استخدام الموارد الطبيعية . اذ لايمكن تحقيق تقدم في اي جانب دون الآخر ، اذ ترتبط البيئة مع النظم الايكولوجية ويرتبط التنوع البيولوجي بها ايضا، وتؤثر ندرة الموارد الطبيعية على تلك السلسلة الطبيعية المترابطة مع بعض . ويتم ذلك من خلال وضع اطر قانونية ملزمة لضمان تطبيق الاتفاقيات الدولية . **الكلمات المفتاحية:اتفاقية التنوع البيولوجي – قانون استعادة الطبيعة– حماية البيئة–استدامة الموارد الطبيعية –النظم الايكولوجية**

Abstract :

The Nature Restoration Law Rules represent a groundbreaking approach focused on restoring nature within the European Union member states. However, the effectiveness of this law on a global scale is of utmost importance, particularly if its rules are incorporated into an international agreement that countries must comply with. Environmental issues, including nature conservation, are not confined to a specific region or continent. Therefore, it is essential crucial to holistic approach governing environmental protection, including biodiversity conservation and sustainable use of natural resources. Progress in one area cannot be achieved without progress in others, as the environment is interconnected with ecosystems, biodiversity, and the scarcity of natural resources affects this interconnected natural chain. This can be achieved by establishing binding legal frameworks to ensure the implementation of international agreements. **Keywords:**Biodiversity Conservation-Nature Restoration Law-Environmental Protection-Sustainable Use of Natural Resources-Ecosystems.

مقدمة

تمثل الطبيعة شريان الحياة على الارض ، ومنذ بدأ الخليقة يكن الإنسان الاحترام والاهتمام للطبيعة بصفتها مصدر قوته اليومي بالاضافة الى دار قراره الذي يحاول قدر الإمكان الإبقاء عليها مستقرة وثابتة، ونشبت العديد من الحروب من أجل الاستفادة من موارد الطبيعة او محاولة احتكار تلك المصادر ليسهل السيطرة على المجاميع البشرية ، ولقد وصل الحال عند بعض المجتمعات الاولى الى عبادة الطبيعة وتقديسها وتقديم القرابين ، وهذه العادة قد تتواجد في بعض القبائل التي تقطن الأماكن النائية ، اما الديانات السماوية فقد اكدت على حماية الطبيعة وعدم محاولة افسادها لأنها من خلق الله الذي ينفع الإنسان وعليه ان لا يتلاعب بكل قدر مقدر في الطبيعة، ومن الشرائع السماوية التي تعد مصدرا أساسيا لمفهوم حماية الطبيعة هي الشريعة الإسلامية السمحاء التي اكدت على ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي وعدم الاضرار بهذا التوازن الالهي ، ووصف التلاعب بهذا التوازن بالفساد كما ورد في قوله تعالى (والسماء رفعها ووضع الميزان الا تطغوا في الميزان)(سورة الرحمن الاية٧ .)

الا أن الطبيعة عانت من التدخل السافر للإنسان والحروب التي اسهمت في القضاء على أجزاء كبيرة من الطبيعة بالإضافة الى الكثافة السكانية التي ادت الى عدم التخطيط العمراني الجيد فأدى الى هلاك الطبيعة واحداث خلل واسع النطاق في التنوع البيولوجي ، مما دعى المعنين بهذا الشأن الى السعي من اجل وضع قواعد ملزمة في عام ٢٠٣٠، وهي جزء من الصفقة الخضراء الأوروبية. ولم تنجح الجهود السابقة لحماية الطبيعة والحفاظ عليها في عكس هذا الاتجاه المقلق ، ولأول مرة اتفق أعضاء الاتحاد الأوروبي على لائحة تنص على اعتماد تدابير ليس للحفاظ على الطبيعة فقط، بل لاستعادتهاايضا. وتساهم هذه اللائحة الاتحاد الأوروبي على الوفاء بالتزاماته الدولية، ولا سيما إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي المُتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (COP15) لعام ٢٠٢٢.

اهداف البحث

تقدم هذه الدراسة تحليل للنصوص القانونية لقانون استعادة الطبيعة ومدى إمكانية تطبيق تلك القواعد على ارض الواقع في البلدان النامية التي لا تمتلك الكثير من المقومات التي تساعد في النهوض بواقع البيئة المتهالكة، بالإضافة الى عدم وجود ضمانات استراتيجية لتطبيق القانون في دول الاتحاد الأوروبي ودعم التعاون بين الدول لتطبيق القانون و دمج الاهتمامات البيئية في الأطر القانونية بين الدول من أجل الوصول الى تكامل في التطبيق على صعيد دول اوربا وامتثال الدول من غير الاتحاد الأوروبي للقواعد المعنية بحماية البيئة والمناخ والتنوع البيولوجي.

مشكلة البحث

يمثل العنوان انعكاسا دقيقا في موضوع قانون استعادة الطبيعة ومدى إمكانية امتثال الدول غير الأوروبية له. ويشير إلى الجوانب الرئيسية للقانون، مثل استعادة الطبيعة والامتثال الدولي، وتثار الأسئلة حول فرص وتحديات تطبيق هذا القانون على المستوى الدولي. وهل من الممكن استعادة الطبيعة من خلال مجهودات إقليمية او قارية فقط؟

خطة البحث

المبحث الاول :التدابير الخاصة بالنظام البيئي.المطلب الاول:إطار كونمينغ– مونتريال وتأثيره على حسن تطبيق قانون استعادة الطبيعة.المطلب الثاني :استعادة الطبيعة وفقا لاتفاقية التنوع البيلوجي.المبحث الثاني:التحديات التي تواجه قانون استعادة النظام البيئي.المطلب الثاني:التدابير المتخذة لإستعادة النظام البيئي .

المبحث الاول التدابير الخاصة بالنظام البيئي

تعتزم الدول الأعضاء في الاتحاد الاوربي وضع تدابير تهدف إلى تعزيز مؤشرين اكد عليها القانون ومنهما: (أعداد فراشات المراعي، ومخزون الكربون العضوي في التربة المعدنية للأراضي الزراعية)(جرانت لونغستاف ، القانون البيئي،٢٠٢٤) ، ونسبة الأراضي الزراعية ذات المناظر الطبيعية عالية التنوع. ومن التدابير الرئيسية لهذا القانون الجديد زيادة أعداد طيور الغابات وضمان عدم حدوث أي خسارة اضافية في المساحات الخضراء الحضرية وغطاء الأشجار حتى نهاية عام ٢٠٣٠وتسعى الى وضع الدول الأعضاء تدابير تهدف إلى استعادة أراضي الخث المجففة(peatlands.org.2022) ، والمساعدة في زراعة ما لا يقل عن ثلاثة مليارات شجرة إضافية بحلول عام ٢٠٣٠ على مستوى الاتحاد الأوروبي. ولتحويل ما لا يقل عن ٢٥ ألف كيلومتر مربع من الأنهار إلى أنهار متدفقة بحرية بحلول عام ٢٠٣٠، ستتخذ الدول الأعضاء تدابير لإزالة العوائق البشرية التي تعيق وصول المياه السطحية(مجلس الاتحاد الأوروبي،٢٠٢٤)وبموجب القواعد الجديدة، تم وضع خطط الترميم الوطنيةالتي تلزم الدول الأعضاء التخطيط مُسبقًا وتقديم خطط وطنية لاستعادة التنوع البيولوجي إلى المفوضية الاوربية، مع بيان كيفية تحقيق تلك الأهداف. كما يتعين عليها رصد التقدم المحرز وتقديم تقارير عن ذلك التقدم، وذلك استنادًا إلى مؤشرات التنوع البيولوجي على مستوى الاتحاد الأوروبي.وبحلول عام ٢٠٣٣، ستقوم المفوضية بمراجعة تطبيق اللائحة وتأثيراتها على القطاعات الزراعية ومصايد الأسماك والغابات، فضلاً عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية الأوسع. يُلزم قانون استعادة الطبيعة دول الاتحاد الأوروبي بوضع خطط وطنية لاستعادة الطبيعة . ينبغي أن تُحدد هذه الخطط وفقا لتدابير الاستعادة اللازمة لتحقيق الأهداف الملزمة المنصوص عليها في القانون، وتُحدد حجم المساحة الإجمالية المطلوب استعادتها، بالإضافة إلى وضع جدول زمني. وينبغي أن تكون التدابير متماشية مع التشريعات الأخرى ذات الصلة، مثل القواعد المتعلقة بحماية الطبيعة، والطاقة المتجددة، والزراعة، وتشمل أمثلة تدابير الترميم إزالة النباتات غير الأصلية في الأراضي العشبية والأراضي الرطبة والغابات وإعادة ترطيب ألاراضي المجففة وتحسين الاتصال بين الموائل بالاضافة الى وقف أو تقليل استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية، وتعزيز الحفاظ على الحياة الطبيعية.وفرضت اللائحة الصادرة من المفوضية الاوربية مراجعة وتقييم تطبيق القواعد وتأثيراتها على القطاعات الزراعية ومصائد الأسماك والغابات، فضلاً عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية الأوسع حتى عام ٢٠٣٣. وصدرت موافقة المجلس على موقفه بشأن قانون استعادة الطبيعة

في يونيو ٢٠٢٣. وفي نوفمبر ٢٠٢٣، توصلت رئاسة المجلس وممثلوا البرلمان الأوروبي إلى اتفاق سياسي مؤقت بشأن القواعد المقترحة. وقد اعتمد المجلس قانون استعادة الطبيعة في يونيو ٢٠٢٤، عقب اعتماده من قبل البرلمان الأوروبي في فبراير/شباط من العام ذاته.

المطلب الأول إطار كونمينغ- مونتريال وتأثيره على حسن تطبيق قانون استعادة الطبيعة

خلال الاجتماع الخامس عشر للمؤتمر بعد سنوات من مبادرة التشاور والمفاوضات (CBD/COP/DEC/15/4٢٠٢٢.) ، وضع هذا الإطار لاجل دعم وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية ويبني على الأهداف الإستراتيجية الموضوعة بوقت لاحق للاتفاقية، وهو يمثل مسار تكتيكي طموح لتحقيق رؤية عالمية من اجل الوصول الى الهدف المنشود وهو عالم يعيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٥٠. ومن بين العناصر الرئيسية أربعة أهداف لعام ٢٠٥٠ و٢٣ غاية لعام ٢٠٣٠.قام المنظمون بتوجيه تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي من خلال حزمة شاملة من الدقة التي تم اعتمادها أيضًا في المؤتمر الخامس عشر. تتضمن هذه الإطارًا لرصد إطار العمل العالمي للتنوع البيولوجي، وآلية محسنة للتخطيط والرصد والإبلاغ ومراجعة التنفيذ، المعرفة المالية اللازمة للتنفيذ، والطرائق الإستراتيجية للاستثمار المشترك الفني والعلمي ، بالإضافة إلى ذلك بالإضافة إلى المعلومات التسلسلية الرقمية للمجموعة الموارد المتاحة.تناول الاطار ثلاثة وعشرون هدفا عالميا، من اجل تحقيقها في عام٢٠٣٠. وهذه الاهداف تتمثل بالحد من التهديدات التي تواجه التنوع البيلوجي، والاستخدام المستدام للمنافع من اجل تلبية احتياجات الناس، مع توفير الحلول بالاضافة الى تحقيق اربعة اهداف تتعلق بحملية التنوع البيلوجي التي تكتمل في عام٢٠٥٠)(CBD/COP/15/L25.2022. ومن اجل دعم العمل بهذا الاطار انشا التحالف الطموح العالي من أجل الطبيعة والبشر (HAC for N&P)(تحالف الطموح العالي من اجل الطبيعة والانسان،٢٠٢٥) هو مجموعة حكومية دولية تضم ١٢١ دولة توحدها طموحات مشتركة لتنفيذ الهدف العالمي المتمثل في الحفاظ على ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من أراضي العالم ومحيطاته وإدارتها بشكل فعال بحلول عام ٢٠٣٠.وتضمن الاطار حماية تبادل المعلومات في القسم التمهيدي منه، والذي تفرع الى عدة اقسام كان القسم الف يحوي على معلومات اساسية تشير الى ان التنوع البيولوجي اساسي من اجل رفاهية الانسان وحمايةالارض، ويسعى الى الاستجابة لتقرير التنوع البيلوجي، واشار الى التهديد بالانقراض الذي طال الحيوانات والنبات، ويحدد المطلوب بناءا على الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي ٢٠١١–٢٠٢٠، وإنجازاتها، وثغراتها، وما الممكن الاستفاده منه ، وما انجز من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، في سبيل تنفيذ إجراءات واسعة النطاق لإحداث تحول في علاقة الانسان بالتنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٣٠، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وضمان تحقيق الرؤية المشتركة المتمثلة في العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٥٠، وفي القسم باء حدد الغرض من الاطار المتمثل بتشديد الاجراءات من قبل الحكومات على الصعيد الدولي والوطني من اجل تحقيق الاهداف. وفي القسم جيم وضح في الاطار كيفية التركيز على تحقيق تلك الاجراءات من خلال تمكين الشعوب الاصلية، والحفاظ على القيم المتوارثة بشان التوازن البيئي، ويتطلب وقفة من قبل الحكومات والشعوب من اجل تحقيق الاهداف وهو يتمثل بالجهود الجماعية . اما القسم دال فتعلق بخطة التنمية المستدامة عام٢٠٣٠ والقسم هاء تناول ضرورة اتخاذ اجراءات سياسية عاجلة، وتعزيز حقوق الانسان(الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٢٢/٧٦،٣٠٠)وحول رؤية ومهمة الاطار المتمثلة في ايجاد عالم يتمتع بوئام مع الطبيعةويحفظ النظم الايكولوجية ويسترشد استخدام الموارد وتمتد حتى عام ٢٠٣٠بصفتها مهمة يجب الاسراع بتحقيقها من اجل تحقيق رؤية ٢٠٥٠. ويتجسد اطار الرصد في الاطار من خلال الية التنفيذ والدعم والظروف التمكينية من خلال تحقيق غايات اتفاقية التنوع البيلوجي والاتفاقيات المتعلقة بها وتضمنها القسم طاء. وكانت اشارة الاطار موفقة الى ضرورة زيادة الوعي وتطوير الشراكات من اجل حشد الجهود الاعلامية والمجتمع والمؤسسات التعليمية والاستغلال الامثل للتقنيات من اجل التثقيف وفهم مدى اهمية حفظ التنوع البيلوجي وهي اشارة تضمنها القسم كاف. وتضمن القسم ياء الشفافية والمسؤولية بهدف تحقيق أهداف وغايات الاطار من خلال التخطيط والرصد والإبلاغ والمراجعة للتقارير الوطنية والتحليل العالمي للمعلومات ومعلومات عن مدى الامتثال من قبل الاطراف، مع ضرورة دعم البلدان النامية نتيجة التحديات التي تواجهها(برنلمج الامم المتحدة للبيئة،٢٠٢٤).وهنالك عدة قرارات تدعم الاطار منها القرار ٩/١٥ المتعلق بمعلومات التسلسل الرقمي (DSI) المتعلقة بالموارد الوراثية وهي تمثل قضية شاملة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي عام ٢٠١٦. ونُظمت عدة أنشطة، منها فريق خبراء تقني متخصص ، ودراسات، ومجموعة استشارية غير رسمية، ومجموعة من الاجتماعات غير الرسمية لمناقشة مبدأ التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي، والعمل على وضع إطارعمل محتمل لحوكمة السياسات. كما نُوقشت معلومات التسلسل الرقمي في سياق فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام ٢٠٢٠، تمهيدًا للاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف COP 15وانعقد الجزء الثاني من مؤتمر الأطراف الخامس عشر في مونتريال في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٢٢ . وفي هذا الاجتماع، اعتمد مؤتمر الأطراف إطار كونمينغ–مونتريال العالمي

للتنوع البيولوجي (القرار ٤/١٥) وعددًا من القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٩/١٥ بشأن معلومات التسلسل الرقمي للموارد الجينية.وتم الاتفاق على بعض المبادئ الأساسية للتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن استخدام معلومات البيانات الرقمية، وتم إنشاء آلية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع الناتجة عن استخدام معلومات البيانات الرقمية، بما في ذلك صندوق عالمي. كما اتفقت الأطراف على عملية عادلة وشفافة وشاملة وتشاركية ومحددة زمنيًا لمواصلة تطوير وتفعيل الآلية المتفق عليها، والتي تشمل عددًا من الأنشطة لفترة ما بين الدورتين التي تسبق مؤتمر الأطراف السادس عشر. وأقرّ مؤتمر الأطراف الخامس عشر بأهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة لضمان التنفيذ الفعال لإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وتُعدّ المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وقيادتها في جميع جوانب عمليات الاتفاقية، لا سيما في السياسات والإجراءات على المستويين الوطني والمحلي، أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي طويلة الأجل ورؤية ٢٠٥٠ للعيش في وئام مع الطبيعة. واعتمد مؤتمر الأطراف الخامس عشر خطة من اجل دعم وتعزيز تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

المطلب الثاني استعادة الطبيعة وفقا لاتفاقية التنوع البيلوجي

توصف اتفاقية التنوع البيولوجي بانها من الصكوك الدولية التي تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي، وتعمل على ضمان استخدام الموارد الطبيعية دون استنزافها. والهدف الاساس للاتفاقية هو خلق مستقبل مستدام، بعد ادراك حقيقة خطر اختفاء بعض من عناصر التنوع البيولوجي(cbdint,2055)وحماية التنوع البيولوجي مرتبط بصورة مباشرة مع المتغيرات التي تطرا على البيئة. اذ ينتج عن فقد بعض من الموارد البايولوجية مشاكل عدة، ولذلك كانت الاتفاقية تتضمن النظم الإيكولوجية والأنواع والموارد البيولوجية(CBD/WzG2020/3/4).وتهدف الاتفاقية إلى حماية التنوع البيولوجي، ضمان الاستخدام المستدام والعادل لمكوناته وللمنافع التي تنجم عن استخدام الموارد الجينية فيه. ولقد صدقت ١٩٦ دولة على هذه الاتفاقية. والهدف الاساس للاتفاقية هو خلق مستقبل مستدام ، بعد ادراك حقيقة خطر اختفاء بعض من عناصر التنوع البيولوجي. وحماية التنوع البيولوجي هو العامل المشترك مع حماية البيئة. اذ يسبب فقد بعض من الموارد البايولوجية مشكلة اقتصادية ثم مشاكل اخرى ترتبط مع تواجد التنوع البيولوجي، ولذلك تعد الاتفاقية شاملة لمواضيع النظم الإيكولوجية والأنواع والموارد البيولوجية.واكدت الاتفاقية في المواد (١٧–١٨–١٩) على ضرورة التعاون التقني والعلمي واستخدام التكنولوجيا الحيوية وتوزيع فوائدها من خلال تدابير تشريعية او ادارية او سياسية. واوضحت بنود الاتفاقية في المواد (٢٠–٢١) الموارد المالية التي تاخذ شكل منح مالية او من خلال شروط تساهلية التي تقدمها البلدان المتقدمة الى الدولة النامية من اجل تمكينهم من التكاليف اللازمة لاتخاذ تدابير تنفيذ الالتزامات التي تقع على عاتقها. ويكون تنفيذ الالتزامات التي وردت في هذه الاتفاقية من قبل الأطراف المتعاقدة دونما التأثير على التزام ورد في أحكام اتفاقية اخرى الا اذا كان ذلك الالتزام يلحق أضراراً بالغة في التنوع البيولوجي او تهديده بصورة بليغة وهنا نكون امام نصا ليس وقائيا، ومن المعروف ان الهدف هو حماية التنوع البيولوجي، في حين عند تحقق الضرر الجسيم لا يمكن إدراكه حتما.اوضحت المادة ٤٣ ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي(م٢ف١،اتفاقيةالتنوع البيولوجي)، والتنوع البيولوجي يعني تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر بما فيها، ضمن امور اخرى، النظم الايكولوجية الأرضية والبحرية، والاحياء المائية والمركبات الايكولوجية التي تعد جزءا منها وذلك يتضمن التنوع داخل الانواع وبين الأنواع والنظم الايكولوجية، وضرورة اخذ الحيطة والحذر من اجل منع اي تهديد قد يمس التنوع البيولوجي، ولايمكن التملص بحجة عدم اليقين العلمي من اجل عدم اتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف ذلك التهديد والعمل على حماية واستدامة الموائل الطبيعي(UNEP/CBD/WG8J/8/6/Add.1). وتشجيع الاستثمار في سبيل صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام، والذي سيكون مردود فوائده على البيئة وعلى الاقتصاد العالمي وحتما يؤدي الى القضاء على الفقر في البلدان النامية، وتعزيز العلاقات الدولية من خلال السلم بعيدا عند النزاعات. ومن خلال بنود الاتفاقية نرى بانها اقرت اساليب من اجل حماية واستدامة التنوع البيولوجي متمثلة بالتعاون الدولي بين الأطراف المتعاقدة، واحترام مبادئ القانون الدولي العام بشأن الإضرار التي قد تتسبب بها انشطة التي يقوم بها الدول الأطراف، بالاضافة الى مهمة تحديد العناصر البيولوجية ورصد الأنشطة المضرة بها، والسعي من أجل التثقيف والتوعية الجماهيرية وتبادل المعلومات والمنح المالية من اجل اتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف تدمير التنوع البيولوجي، ولقد اشارت عدة مؤتمرات للاطراف الى ضرورة ايقاف الهندسة المناخية(رشا عقيل، هندسة المناخ والمسؤولية الدولية الناجمة عنها٥٣٦) الى حين تدارك الآثار الجانبية الناجمة عن استخدامها والتي اثبتت تسببها باضرار.ايضا اتضح اخفاق الحكومات في التخفيف من وطأة تأثيرات التغير المناخي والتكيف معه، ولم تحل أزمات المياه والتي تعد من أكبر الاهتمامات التي وردت في تقرير المخاطر العالمية سنة ٢٠١٦ الصادرعن المنظمة الاقليمية للتكامل الاقتصادي العالمي(المنتدى الاقتصادي العالمي،٢٠١٥).وفي سنة ٢٠١٧ كان موضوع التغير المناخي في المرتبة الثانية ضمن الاتجاهات الخمس الاولى المحددة للتنمية

العالمية. كما صنفت خلال سنة ٢٠١٧ كافة المخاطر البيئية الخمسة والمتمثلة في أحداث الطقس المتطرفة، والكوارث الطبيعية، وإخفاق التخفيف من التغير المناخي والتكيف معه، وفقدان التنوع الحيوي وانهيار النظام الايكولوجي، والكوارث البيئية الناجمة عن النشاط البشري.

المبحث الثاني التحديات التي تواجه قانون استعادة النظام البيئي

يمثل القانون البيئي مجموعة القواعد الدولية والتشريعات الوطنية التي تهدف إلى حماية البيئة والتخفيف من الآثار الضارة للأنشطة التي يقوم بها الانسان على البيئة.و يشمل القانون البيئي عدة مجالات منها جودة الهواء والماء، وإدارة النفايات، ومكافحة التلوث، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية ويعد القانون البيئي مجالا قانونيا واعدا في عصر يتزايد فيه القلق بشأن "البصمة" التي يتركها البشر على الارض. ويهتم بمجالاتٍ متنوعة، مثل التحكم في المناخ، ومصادر الطاقة، والتلوث وندرة الموارد الطبيعية، وكل مايتعلق بحماية البيئة. ويعد قانون استعادة النظام البيئي جزءا مهما من الاجزاء التي تتكامل مع بعضها ولايمكن حماية جزء دون اخر واستعادة الطبيعة هي عملية المساعدة في تعافي نظام بيئي تدهور أو تضرر أو دمر"، بحيث يكون هناك "تعافي كبير للكائنات الحية المحلية ووظائف النظام البيئي" و"زيادة في قدرة الأنواع والمجتمعات المحلية على التعافي وإعادة التجمع والتكيف والتطور، وتوفير الغذاء والموارد الطبية، وتوفير موائل للعديد من الكائنات الحية، بما في ذلك أنواع النباتات والحيوانات.وتلعب النظم البيئية، مثل الغابات ومصبات الأنهار وأراضي الخث والمراعي، دورا هاما في تخزين الكربون وعزله، مما يجعلها موردا رئيسا في محاولات تثبيت الكربون وإبطاء آثار تغير المناخ. وتتميز النظم البيئية السليمة عمومًا بقدرتها على الصمود في وجه آثار تغير المناخ، مما يعني قدرتها على التأقلم مع الأحداث الطبيعية المتطرفة والتعافي منها، مثل الانفجارات البركانية والانهيارات الأرضية والأعاصير وحرائق الغابات. ومع ذلك، فقد أدى النمو السكاني وما يترتب عليه من طلب على الموارد الطبيعية إلى تفاقم فقدان التنوع البيولوجي في أنظمتنا البيئية العالمية، مما يجعلها أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ. وبالمثل، فإن التحضر وما يرتبط به من توسع حضري للأراضي يؤثر بشكل كبير على التنوع البيولوجي. لذا، يعد فهم فقدان موائل الأنواع أمرا بالغ الأهمية للتخطيط الحضري المستنير لحماية التنوع البيولوجي والبشر(عقد الامم المتحدة لاستعادة الطبيعة،٢٠٢٥).

المطلب الأول تصادم سياسة البلدان والمصالح البيئية

من الممكن وصف قانون الاتحاد الأوروبي لإستعادة الطبيعة بكونه أول قانون يضع اهداف ملزمة لاستعادة النظم البيئية والموائل والأنواع الحية. اذ نص على متطلبات محددة لأنواع مختلفة من النظم البيئية، بما في ذلك الأراضي الزراعية والغابات والنظم البيئية الحضرية واراضي الخث. وهي اشارات تفصيلية،اثارت العديد من المخاوف منها اعتراض المزارعون في الاتحاد الأوروبي فكان ينصب حول ارتفاع التكاليف وانخفاض أسعار البيع، والتنظيم الصارم، وتجار التجزئة الأقوياء والمتسلطين، والديون، وتغير المناخ، والواردات الأجنبية الرخيصة التي لاتمتثل لقواعد صارمة كما هو الحال في اوربا اذما طبقت قانون استعادة البيئة على الاراضي الزراعية التي حلت محل البيئات الطبيعية السابقة (Why are farmers protesting? the Guardian2024)واعتراض الاحزاب اليمينية المتطرفة في الاتحاد الاوربي كون القانون يعد تدخل واضح في الشؤون الداخلية من حيث استمرارية تقديم التقارير والانصياع لما تفرضه سياسة بعض الدول التي تعتمد على قطاع معين دون اخروقد اتسم مسار اعتماد القانون بنقاشات حادة ومواجهات في البرلمان الأوروبي، قادتها أولويات متضاربة بين المؤيدين والمعارضين. حيث أعربت دول مثل السويد وفنلندا وهولندا عن مخاوفها إزاء ما يعتقد أنه تجاوز للقانون في مجالات السياسة المحلية، مثل إدارة الغابات واستخدام الأراضي. واستندت هذه الاعتراضات إلى المخاوف من فرض التزامات قانونية جديدة صارمة تؤثرعلى الاقتصادات المحلية.على الرغم من هذه التحديات الكبيرة، الا ان المفاوضات ساعدت على تخطي العقبة بالاضافة الى التعديلات التي طرحت من اجل معالجة مشاكل رئيسية، كانت المطالبات تدور حولها مثل الإعفاءات الضريبية، و سد الفجوة بين أصحاب المصلحة. وكان للحوار والنقاشات بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والمجموعات القطاعية له الدور الحاسم في مواءمة الأهداف. ورغم إقرار قانون الإصلاح الوطني في نهاية المطاف، إلا أن المقاومة السياسية قد تطفو على السطح مجددًا مع تطبيق القانون واقتراح المزيد من اللوائح أو التحديثات(ieepInstitute for European Environmental Policy٢٠٢٥.).اذ من المعروف ان السياسة تسيطر عليها المصلحة الاقتصادية بالدرجة الاساس فسيطرة شركات الصناعة والنفط والغاز على ممثلي القطاع الحكومي والممولين للاحزاب دائما مايكونوا حجر تعثر امام المشاريع والخطط التي تستهدف استعادة التوازن البيئي والقضاءعلى الانبعاثات وتسويق لاسواق الكاربون وكل ذلك دون النظر الى مسالتين مهمتين متمثلتين بالعدالة المناخية ومبدا الملوث يدفع ويعترض المعارضون ايضا بموضوع التحديات المالية والتكاليف التي تستلزم من اجل تنفيذ القانون ضمن الفترة الزمنية التي تحتاج الدول اذ يتطلب تنفيذ قانون استعادة البيئة استثمارات كبيرة في مشاريع الاستعادة، والتي قد تكون مكلفة. بللاضافة الى الاستعانة بالخبرة التقنية في مجالات الزراعة من حيث عدم استخدام المبيدات وغيره من الامور

التي فرضت وحيث يواجه المزارعون مشاكل في التغييرات المناخية اثرت على انتاجية الارض وتواجد العديد من الامراض التي تفتك بالنبات والحيوان بالاضافة الى التحديات الاجتماعية المتمثلة برفض ترك الاراضي التي استخدمت للسكن او للزراعة اذ امتدت المدن اللى الغابات والموائل وتغيرت بالكامل قد يواجه قانون استعادة البيئة مقاومة من المجتمعات المحلية التي قد ترى في القانون تهديدًا لطرق حياتها أو مصالحها الاقتصادية. وهنالك نقص في القدرات المؤسسية والتنظيمية لدى الجهات المعنية بتنفيذ القانون ويشسر البعض الى التحديات القانونية اذ يصفون القانون بكون نصوصه يكتنفها الغموض و نقص الوضوح في النصوص القانونية أو التعارض مع قوانين أخرى(SWD/2022/168 final).

المطلب الثاني التدابير المتخذة لإستعادة النظام البيئي

تهدف قواعد استعادة النظام البيئي إلى تحديد هدف ملزم على مستوى الاتحاد الأوروبي ، والذي يتطلب من الدول الأعضاء وضع تدابيراستعادة فعالة لتغطية ما لا يقل عن ٢٠٪ من مناطق الأراضي والبحر في الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٣٠. وبحلول عام ٢٠٥٠، يجب وضع تدابير لجميع النظم البيئية التي تحتاج إلى الاستعادة(PE/74/2023/REV/1,2022)وتكمن المشكلة في استمرار فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم البيئية بمعدلات كبيرة. وكما هو موضح في الصفقة الأوروبية الخضراء(الاتحاد الأوروبي في ٢٠٢١)، يعد هذا أحد أكبر التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في العقود القادمة، لأن المجتمعات والاقتصاد يعتمدان اعتمادًا كبيرًا على النظم البيئية السليمة. وقد أكدت التطورات الجيوسياسية في أوروبا على ضرورة حماية أمن النظم الغذائية ومرونتها، اضافة على ذلك، ويشكل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي تهديدات كبيرة طويلة الأجل للإنتاجية الزراعية. وتمثل استعادة الطبيعة ضمانًا لاستدامة الاتحاد الأوروبي ومرونته على المدى الطويل في مجموعة من القطاعات الاقتصادية. ومع ذلك، حتى الآن، لم تكن استعادة النظم البيئية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي كافية على نطاق واسع لمواجهة هذه التحديات، ولا تزال النظم البيئية تتدهور. وحتى الآن لم تسفر عن قدر كاف من الترميم بالحجم والمستوى المطلوبين.ولإجل إجراء التدابيراللازمة لابد من تحقيق الهدف الأساس وهو استعادة النظم البيئية المتدهورة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي (مثل الأراضي الرطبة والغابات والنظم البيئية البحرية والزراعية والأنهار والبحيرات والموائل الرسوبية) فهي تمثل أكبرلاقط للكربون وتخزينه، وتساهم اعادتها في منع الكوارث الطبيعية والحد من آثارها. وحتما سيساعد في ضمان تعافي التنوع البيولوجي في الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٣٠، في حال ووضعت تدابير استعادة لجميع النظم البيئية في الاتحاد الأوروبي التي تحتاج إلى استعادة بحلول عام ٢٠٥٠. ستكون مسؤوليات تحقيق هذا الهدف على مستوى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. من خلال وضع أهداف ملزمة قانونًا لاستعادة التزم البيئية والحفاظ عليها في حالة جيدة، والعمل بالتكامل مع الصكوك الدولية المعنية بذلك و إنشاء إطار تنفيذ فعال حيث تضع الدول الأعضاء خططًا وطنية للاستعادة حول كيفية تحقيق الأهداف، مع تحديد تقييمات الحالة وتخطيط الاستعادة والإبلاغ والتمويل(COM/٨٦٩/٢٠٢٢).يعد تحقيق التوازن بين الاستعادة البيئية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وعائد الاستثمار عاملا اساسي من أجل استعادة النظام. وبينما يوفر القانون آلياتٍ لملاك الأراضي ومطوري المشاريع الطبيعية للحصول على الدعم الحكومي والتعويضات لجهود الاستعادة، يبقى ضمان توفير هذه الحوافز وضخامة حجمها أمرًا بالغ الأهمية.ومن الممكن وصف القانون بكونه عنصرا أساسيا في استعادة التنوع البيولوجي والنظم البيئية في أوروبا، ولكنه يواجه مشكلة عالقة بين السياسة والاقتصاد والعلوم البيئية. ويتطلب التغلب على هذه التحديات حوارًا شفافًا، وأطر دعم متينة، واستراتيجيات تكيفية تُراعي العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ومن التحديات التي تواجه الدول الاخرى من غير القارة الاوربية في حال اكتسب القانون الصبغة العالمية، مسالة تنفيذ الالتزام ومدى الامتثال بالاضافة الى فاعلية قواعد القانون الدولي من حيث عنصر الجزاء.فلابد من تضافر الجهود الدولية في سبيل وضع رادع قوي في مجال حماية البيئة وما يتعلق بها من شؤون ترتبط مع بعضها البعض، مما يؤدي التقدم نحو مستقبل مستدام وقادرعلى الصمود وما يتحقق ذلك إلامن خلال الجهود التعاونية والالتزام. وبالتزام دول الاتحاد الاوربي من الممكن امتثال الدول الاخرى اذا طرحت لجنة القانون الدولي القانون كمشروع اتفاقية دولية اذ لايمكن تحقيق الهدف المرجو المتعلق بالشان البيئي دون التزام الدول بصورة عامة دون الاقتصار على قارة معينة.

الخاتمة

ان التعاون بين الدول امر ضروري في مجال حماية الطبيعة اذا لايمكن تجنب الاضرار التي قد تصيب دولة ، دون الأضرار بالدول المجاورة لها ، وعلى الرغم من حداثة موضوع استعادة النظم البيئية الا ان الدول قد سارت في مسار طويل في مجال حماية البيئة، واصبح تدارك الضرر قبل حصوله من اولويات الصكوك الدولية. ومن خلال هذا البحث الذي وضحنا فيه اهمية الالتزام بالتدابير الوقائية المعنية بحماية البيئة واستعادتها نستخلص التالي:

النتائج

١-تعد مبادرة قانون استعادة الطبيعة الاوربي خطوة جيدة من اجل فرض الحماية الدولية للبيئة وهي مبادرة اولى من نوعها في هذا المجال .

٢-يتعرض التنوع البيولوجي لمخاطر كبيرة التي اوجدت ضررا جسيما في النظام البيئي والذي أثر بصورة مباشرة على الاقتصاد وبالتالي أثر حتى على سياسية البلدان .

٣- تعاني الموائل من تدمير مستمرنتيجة التوسع العمراني ،او تجزئة الموائل من خلال بناء سدود او وضع طرق النقل او جعلها مكان لتصنيع الأسلحة وماشابه ءلك من الملوثات التي تضر بالمحيط بها .

٤-التدهور البيئي يزيد من ضعف النظم البيئية تجاه الكوارث، مما يتطلب جهودًا لحماية البيئة

واغلب الكوارث الطبيعية تحدث نتيجة لفقدان التوازن في النظام البيئي ممايؤثر على المناخ ، والتدخل البشري في التحكم في المناخ ادى لحدوث تلك الأضرار .

٥-من الواضح عدم امتثال اغلب الدول في مجال حماية البيئة واستغلالها للنفوذ السياسي من اجل تحقيق اهدافها دون الاهتمام بما يصيب الطبيعة والنظم الايكولوجية من ضرر وهذا ناجم عن ضعف القضاء الدولي في مجال حماية البيئة وفرض المسؤولية الدولية .

توصيات

١-من الضروري وضع قواعد مرنة على الصعيد العالمي بشأن استعادة النظم البيئية لضمان تعافي الطبيعة المتنوعة بيولوجيًا في جميع أنحاء الارض. كما تُسهم استعادة النظم البيئية في تحقيق ألاهداف المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

٢- ينبغي تقدير التنوع البيولوجي وحفظه واستعادته واستخدامه بحكمة، والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية، واستدامة استغلال الموارد، وتقديم فوائد أساسية لجميع الناس دون تمييز.

٣- احترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ، وعدم التهاون بكرامتهم وإبعادهم من اراضيهم قسرا.

٤. الحد من مخاطر الأمراض، بالإضافة إلى الحماية من مخاطر الكوارث الطبيعية، من خلال حلول راجحة لا تؤثر على الطبيعة بصورة سلبية مستقبلا او على النظم الإيكولوجية كاستخدام الهندسية الجيولوجية التي طرحت ضمن مواد القانون .

٥- لابد من التسريع في تنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية في الحفاظ على البيئة في نطاقاتها الثلاث المتمثلة في النطاق الجوي والبحري والبري وحماية التنوع البيولوجي ، حتى يتسنى استعادة النظم البيئية الطبيعية.

المراجع

القران الكريم

المصادر باللغة العربية

١-جرانت لونغستاف ،القانون البيئي (مجال متنام في مواجهة تغير المناخ)،مجلة القانون اكسفورد ، العدد ٢ المجلد ٤٤ ، نُشر في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤، ص٣٤.

٢-رشا عقيل عبد الحسين ،هندسة المناخ والمسؤولية الدولية الناجمة عنها، مجلة الجامعة العراقية، العدد٦٣،المجلد٣، ٢٠٢٤،ص٥٣٦.

٣-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٠/٧٦ المؤرخ ٢٨ يوليو/تموز ٢٠٢٢.

المصادرعلى الانترنت

١.اراضي الخث، الجمعية الدولية للاراضي الخثية: https://peatlands.org/peatlands/what-are-peatlands

٢. تحالف الطموح العالي من اجل الطبيعة والانسان: https://hacfornatureandpeople.org

٣.منع فقدان الطبيعة وعكس مساره، برنلمج الامم المتحدة للبيئة: https://www.decadeonrestoration.org

٤. دوروتشي، إيتوري،تاريخ التكامل الاقتصادي الأوروبي، المنتدى الاقتصادي العالمي ، ١٥ أبريل ٢٠١٥: https://www.weforum.org/agenda/2015/04/a-history-of-europes-economic-integration

٥. عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية استعادة النظام البيئي:- https://hub.decadeonrestoration.org/partners/un-decade-ecosystem-restoration

٦. تنفيذ الصفقة الخضراء الأوروبية:

https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/european-green-deal/delivering-european-green-deal_en
-٨Why are farmers protesting across the EU and what can the bloc doaboutit? Feb2024: https://wwwtheguardiancom.translate.goog/environment/2024/feb/02/why-are-farmers-protesting-across-the-eu-and-what-can-the-bloc-do-about
.٩٩The Nature Restoration Law – A hard-fought victory for biodiversity and societ: https://ieep.eu/wp-content/uploads/2024/07/Policy-Brief-The-Nature-Restoration-Law-A-hard-fought-victory-for-biodiversity-and-society-IEEP-2024.pdf

Refernces by Foreign Languages

-١Commission Stafe Working Document,executive Summury Of The Impact Assessment Report,Accompanying the proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Councilon nature restoration,Brussels, 22.6.2022.

International documents

-١CBD/COP/15/L25.
-٢CBD/COP/DEC/15/4.
-٣CBD/WzG2020/3/4.
-٤UNEP/CBD/WG8J/8/6/Add.1
-٥COM/869/2022.
-٦PE/74/2023/REV/1